

بسم الله الرحمن الرحيم

## جواب سؤال

### انقلاب الغابون

السؤال:

أعلنت مجموعة ضباط من الجيش والحرس الرئاسي والأمن في الغابون يوم ٢٠٢٣/٨/٣٠ الاستيلاء على السلطة، ووضع الرئيس الغابوني علي بونغو قيد الإقامة الجبرية بعد ساعات من إعلان اللجنة الانتخابية عن فوزه بولاية ثالثة. وأعلنت عن إلغاء الانتخابات وحل مؤسسات الدولة وإغلاق الحدود حتى إشعار آخر. وأعلن عن تعيين قائد الحرس الرئاسي نغيما رئيساً انتقالياً للبلاد.. فما سر هذا الانقلاب؟ وما علاقته بالصراع الدولي في المنطقة؟

الجواب:

لكي يتضح الجواب على هذا الانقلاب نستعرض الأمور التالية:

١- الغابون بلد يقع في وسط غربي أفريقيا يطل على المحيط الأطلسي، احتله المستعمرون الفرنسيون عام ١٨٨٥ وأعطوه الاستقلال الشكلي عام ١٩٦٠. علماً أنه يوجد قاعدة عسكرية في الغابون في العاصمة ليرفيل حيث يوجد فيها نحو ١٠٠٠ عسكري فرنسي يشرفون على حماية المصالح الفرنسية في البلد ويؤمنون استدامة النفوذ الفرنسي فيه. وسكان هذا البلد قليلون؛ نحو ٢,٣ مليون نسمة حسب إحصاء عام ٢٠٢٢، بالنسبة لمساحة البلد التي تبلغ نحو ٢٧٠ ألف كم<sup>٢</sup>، ونسبة المسلمين قليلة كما تذكر الإحصاءات، ومنهم الرئيس المخلوع والرئيس الانتقالي الجديد، حيث تبلغ هذه النسبة بين ١٠ و١٢%، تعيش أغليبتهم في العاصمة ليرفيل. وهو بلد غني بموارده الطبيعية، فيعتبر ثاني منتج في العالم للمغنيز الذي يستعمل في صناعة الفولاذ والحديد والبطاريات، بجانب وجود الذهب والماس واليورانيوم بكميات كبيرة، وفيه احتياطي ضخم من النفط والغاز، ولهذا فهو عضو في منظمة الأوبك. وتستحوذ على القسم الأكبر من هذه الثروات الشركات الفرنسية التي يبلغ تعدادها هناك نحو ١١٠ شركات حسب بيانات وزارة الخارجية الفرنسية على موقعها الإلكتروني، منها شركة إراميت الفرنسية للتعدين التي تستخرج المنغنيز، وشركة توتال الفرنسية للطاقة التي تستخرج النفط والغاز. والغابون كالنيجر ومالي والسنغال وتشاد إحدى الدول الأربع عشرة التي عملتها مربوطة بالعملة الفرنسية تحت مسمى الفرنك الأفريقي المرتبط باليورو حيث يصب في مصلحة فرنسا والاتحاد الأوروبي، ودخلها يتحول إلى البنك المركزي الفرنسي، فيشكل الاحتياطي الفرنسي من العملات، ومن ثم تعطيتها فرنسا الفتات، وهكذا أصبح سكانها فقراء وتسرق فرنسا ثرواتهم.. ويطالب الناس في هذه البلدان بفك هذا الارتباط وتحويل الأموال إلى بنوك بلدانهم الأفريقية وتوزيع الثروات عليهم.

٢- الرئيس المخلوع علي بونغو استلم الحكم في انتخابات صورية عام ٢٠٠٩، بعد وفاة والده عمر بونغو الذي ترأس البلاد نحو ٤١ عاماً، فالولد ورث العمالة لفرنسا عن والده، وأعلن عن فوزه في انتخابات ٢٠١٦. ولا يحق له أن يترشح لولاية ثالثة حسب الدستور في الغابون، إلا أنه توافق مع الأحزاب الأخرى على أن يخوض الانتخابات فوافقت هذه الأحزاب على ذلك. وأظهرت نتائج الانتخابات التي جرت يوم ٢٠٢٣/٨/٢٦ فوز علي بونغو بنسبة ٦٤,٢٧% ويوم

الإعلان عن هذه النتائج قامت مجموعة ضباط من الحرس الرئاسي والجيش والأمن بانقلاب على الرئيس ووضعه تحت الإقامة الجبرية.. وقالت المجموعة في بيانها الأول الذي تلاه ضابط برتبة عقيد من القصر الرئاسي عبر قناة "غابون ٢٤": "نحن قوات الدفاع والأمن المجتمعة ضمن لجنة المرحلة الانتقالية وإعادة المؤسسات قررنا باسم الشعب الغابوني الدفاع عن السلام من خلال إنهاء النظام القائم. لهذه الغاية ألغيت الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢٦/٨/٢٠٢٣ فضلا عن نتائجها". وقد أعلن المتحدث باسم الضباط وهو يعلن إنهاء النظام القائم أنه "تم توقيف نور الدين بونغو ابن الرئيس ومستشاره المقرب، بالإضافة إلى رئيس مكتبه ونائبه، وعدد من مستشاريه والناطق باسم الرئاسة، ورجلين آخرين من أهم رجال الحزب الديمقراطي الغابوني الحاكم الذي يتزعمه الرئيس علي بونغو بتهمة الخيانة العظمى ضد مؤسسات الدولة واختلاس أموال عامة واختلاس مالي دولي ضمن عصابة منظمة وتزوير توقيع الرئيس والفساد والاتجار بالمخدرات". فيظهر أن الانقلاب مدبر من كل القوى العسكرية في البلاد، وإذا علمنا أن الوسط العسكري تسيطر عليه فرنسا فإن أصابع الاتهام تشير إليها.

٣- ومن جانب آخر، فقد وجه الرئيس علي بونغو عقب خلعه رسالة عبر وسائل التواصل الإلكتروني من منزله وتبدو عليه ملامح القلق قائلاً ("أنا علي بونغو أونديمبا رئيس الغابون أوجه رسالة إلى جميع أصدقائنا في كل أنحاء العالم لأطلب منهم أن يرفعوا أصواتهم بشأن الأشخاص الذين اعتقلوني وعائلتي"... سكاى نيوز عربية ٣٠/٨/٢٠٢٣). فلم تهتم به أية جهة، لا فرنسا ولا أمريكا ولا الاتحاد الأفريقي، ولم يتصل به أحد كما حصل مع الرئيس النيجري محمد بازوم. بل اهتمت الصحف الفرنسية بقائد الانقلاب كأنها تعمل على تلميعه وتعطيه الحق في الانقلاب. فنقلت جريدة لوموند الفرنسية يوم ٣٠/٨/٢٠٢٣ عن قائد الانقلاب وقائد الحرس الجمهوري في الغابون بريس أوليغي نغيما قوله "إن الرئيس علي بونغو خرق الدستور، ولا يحق له الترشح لولاية ثالثة، وإن طريقة التصويت نفسها لم تكن جيدة، لذلك قرر الجيش تولي مسؤولياته. وإن علي بونغو بات رئيس دولة متقاعدًا ويتمتع بجميع حقوقه كأى مواطن". والجدير بالذكر أن قائد الحرس الرئاسي نغيما كان مقرباً من الرئيس علي بونغو وهو ابن عمه، كما كان مقرباً من والده عمر بونغو وعمل مستشاراً خاصاً له حتى وفاته. وقد عاد إلى البلاد بعدما عمل مستشاراً عسكرياً في سفارة بلاده في السنغال والمغرب بعد إصابة علي بونغو بسكتة دماغية في تشرين الأول ٢٠١٨ أفضته نحو ١٠ أشهر.. وكان قد أبعده إلى الخارج مدة سنتين، ومن ثم أعيد وعين رئيساً للحرس الرئاسي ما يعني أن الجهة التي يواليها أرادته أن يعود ليتهيأ لمرحلة ما بعد الرئيس شبه المشلول. فقال المرشح الرئاسي للمعارضة ألبيير أونديو أوسا في تصريح لقناة "تي في ٥ بوند" الفرنسية يوم ٣١/٨/٢٠٢٣: "يجب أن نضع الأمور في سياقها. أولاً، لا يتعلق الأمر بانقلاب عسكري بل بثورة قصر. إن أوليغي نغيما هو ابن عم علي بونغو.. معسكر بونغو توصل إلى قناعة بأنه يجب إزاحة علي بونغو للحفاظ على نظام آل بونغو.. أوليغي نغيما تابع، وخلفه تقف عائلة بونغو التي تسيطر على السلطة".

٤- أما الموقف الفرنسي الرسمي فقد نقلت بي بي سي يوم ٣٠/٨/٢٠٢٣ تصريحات المسؤولين الفرنسيين، (فقالت رئيسة الوزراء الفرنسية إليزابيث بورن "إن باريس تتابع الوضع في الغابون عن كثب" وقال مصدر في الإليزيه "إن باريس تندد بكل وضوح بانقلاب الغابون وإن الرئيس ماكرون لم يتواصل مع الرئيس بونغو وإن فرنسا تأمل العودة سريعاً للنظام الدستوري في الغابون إلا أنها لا تتدخل في الشأن السياسي الداخلي لهذا البلد. إن الحل ليس بالانقلاب العسكري ولكن

بانتخابات حرة ونزيهة تضمن تطلعات الشعب الغابوني". فهذا الموقف وإن يظهر فيه تنديد بالانقلاب لكنه موقف مؤيد له، وجاء التنديد مسaire للرأي العام ضد الانقلابات العسكرية، لأن تصرفات الرئيس الفرنسي تؤكد أن التنديد ليس جادا، فلم يتواصل مع الرئيس المخلوع كما فعل مع الرئيس النيجري ولم يندد هو شخصيا بالانقلاب، ولم يهدد ولم يطالب بالتدخل كما فعل تجاه النيجر، واعتبر الأمر داخليا ولا يتطلب التدخل. وهذا مختلف مع محاولته التدخل في الشأن الداخلي في النيجر، ورفض الاعتراف بالانقلابيين فيها، ورفض طلبهم بمغادرة السفير الفرنسي النيجر. وقول ماكرون إن الحل بانتخابات حرة نزيهة يعطي مبررا للانقلابيين وتأييدا لهم. فيرجح أن تكون فرنسا هي من وراء هذا الانقلاب، خاصة أن الغابون بالنسبة لها مصدر حيوي. نقلت مونت كارلو الفرنسية يوم ٢٠٢٣/٨/٣١ عن كارولين روسي مديرة معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس قولها "فرنسا بدون الغابون سيارة بدون بنزين، والغابون بدون فرنسا سيارة بدون سائق".

٥- ويؤكد أن فرنسا كانت من وراء هذا الانقلاب موقف الاتحاد الأوروبي. فقد صرح مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل على هامش اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي رقم ٢٧ في طليطلة بإسبانيا يوم ٢٠٢٣/٨/٣١ قائلا: ("إنه لا يمكن تشبيه ما يجري في الغابون بما يجري في النيجر" معتبرا أن العسكريين في ليرفيل تدخلوا بعد فوز الرئيس المخلوع علي بونغو في انتخابات شابتها مخالفات". وأضاف "إن الانقلابات العسكرية ليست الحل، لكن يجب ألا ننسى أن انتخابات مليئة بالمخالفات جرت في الغابون. وإن تصويتنا مزورا يمكن اعتباره انقلابا مؤسساتيا مدنيا" وقال "إن ثمة انقلابات عسكرية وأخرى مؤسسية" وقال "لا توجد خطة لإجلاء مواطني دول الاتحاد الأوروبي من البلد الأفريقي... الشرق الأوسط، الميادين ٢٠٢٣/٨/٣١). فهو يبرر الانقلاب الذي حصل في الغابون، بل إنه يؤيده لأنه حصل تزوير ولم يحتج عليه من قبل! ويظهر أن المسؤول الأوروبي لم يكن يدري ماهية الانقلاب في البداية، ولهذا قال عقب الانقلاب مباشرة ("إن وزراء الاتحاد سيناقشون الموقف في الغابون وإن ما يحدث في غرب أفريقيا مشكلة كبيرة لأوروبا. إذا تأكد ذلك (الانقلاب) فسيكون انقلابا عسكريا آخر يزيد من الاضطرابات في المنطقة بأكملها"... الجزيرة، ٢٠٢٣/٨/٣٠). ولكن عندما اجتمع بعد يوم مع وزراء الاتحاد الأوروبي ومنهم وزير خارجية فرنسا علم الحقيقة أن هذا الانقلاب لحساب أوروبا، ولا يزيد الاضطرابات لها! فقام وبدل تصريحاته!

٦- هناك رفض شعبي لفرنسا في الغابون وفي سائر دول أفريقيا. وكان الرئيس الفرنسي ماكرون قد زار دولاً أفريقية عدة قبل أشهر، فرأى اللعن على الاستعمار الفرنسي والرفض لفرنسا. وقد وصل ماكرون الغابون يوم ٢٠٢٣/٣/٢ فهاجمه الناس واتهموه بدعم نظام بونغو وفساده، وأقر ماكرون بوجود استياء متنام حيال فرنسا وطلب بناء علاقة جديدة متوازنة ومتبادلة ومسؤولة مع أفريقيا. ويرى الناس وخاصة جيل الشباب وجود القوات الفرنسية بحجة محاربة الإرهاب تجسيدا لإرث استعماري ويدعون إلى استقلال جديد. ويظهر أن فرنسا قامت بهذا الانقلاب للحفاظ على نفوذها ومصالحها في ظل الانقلابات التي حصلت في المنطقة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.. وتريد أن تعزز نفوذها بقائد عسكري على غرار قادة الانقلابات في تلك الدول ليكون من جنسهم كقائد عسكري انقلابي ويقف في وجههم لحساب فرنسا وليحافظ على مصالحها أو ربما يندس بينهم ليشوش عليهم بعدما تحالفوا في وجه فرنسا ومحاولات تدخلها. علما أن علي بونغو مريض وقد أصيب بجلطة دماغية أقعدته ١٠ أشهر، ويشاع أنه لا يتمتع بقدراته العقلية والبدنية بشكل كامل فتريد فرنسا أن تستبدل

به عميلاً آخر ومن العائلة نفسها، ويظهر أن دائرته التي اعتقلها الانقلابيون هم الذين يتحكمون في الشؤون وعلى رأسهم ابنه نور الدين بونغو، فهم متهمون من قبل الناس، وبذلك يتمكن الانقلابيون من خداع الناس وظهورهم بمظهر المخلص.

٧- أما الموقف الأمريكي تجاه انقلاب الغابون، فقد نقلت صفحة الجزيرة ٢٠٢٣/٨/٣٠ عن المتحدث باسم البيت الأبيض قوله "نتابع عن كثب، إن ما يحدث أمر يبعث على القلق. سنواصل التركيز على العمل مع شركائنا الأفارقة وشعوب القارة للمساعدة في دعم الديمقراطية"، ونقلت الصفحة تصريحات المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة ليندا توماس غرينلنفلد حيث قالت "إن الولايات المتحدة تدين الانقلاب في الغابون وأي محاولات من العسكر للاستيلاء على السلطة بالقوة.. وإنه يتم التشاور مع أعضاء مجلس الأمن بشأن انقلاب الغابون ولن نتحرك قبل التحقق مما يجري". وقال مسؤول عسكري أمريكي للجزيرة "إن الإدارة الأمريكية على علم بالتطورات في الغابون وتراقب عن كثب وليس لديها وجود عسكري في الغابون باستثناء القوات المكلفة بحماية سفارتها هناك". وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميللر ("تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء تطور الأحداث في الغابون وما زلنا نعارض بشدة الاستيلاء العسكري أو النقل غير الدستوري للسلطة"... هيئة الإذاعة البريطانية ٢٠٢٣/٨/٣٠). وهذا بخلاف موقف أمريكا بالنسبة للنيجر الذي فصلناه في جواب سؤال أصدرناه يوم ٢٠٢٣/٨/١٥.. فالواقع في الغابون حيث تسيطر فرنسا في كافة الأوساط السياسية والاقتصادية والعسكرية لم تتمكن أمريكا الولوج إليه حتى الآن، وهو مختلف عنه في النيجر حيث تمكنت من الولوج إليه عن طريق محمد بازوم وسلفه محمد يوسفو منذ انقلاب ٢٠١٠. وقد تخرج قائد الانقلاب في الغابون نغيما من كلية عسكرية في مكناس بالمغرب بعيدا عن التأثير الأمريكي، وعاد ليعمل مستشارا خاصا لدى الرئيس الراحل عمر بونغو حتى وفاته، وهو والرئيس المخلوع علي بونغو أولاد عمومة كما ورد. ومع ذلك فلا يظهر أن المعارضة ومرشحها من أعاونها أو عملائها، وإنما يظهر أنه في دائرة عملاء فرنسا، فلم تعلن أمريكا عن تأييدها لمرشح المعارضة ألبير أونودو أوسا، بل طالبت بدعم الديمقراطية ونددت بشدة بالانقلاب.

٨- وهكذا نرى في الغابون كما هو في كافة الدول التابعة في أفريقيا وآسيا، يقوم العملاء الذين يتشدقون بالديمقراطية والحرية والقومية والوطنية، يقومون بتأمين مصالح الدول المستعمرة مقابل الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، ولا يهمهم أن يكونوا خدما للمستعمر، ولا أن تنهب شركات الدول الاستعمارية ثروات بلادهم، ويكتفون بالحصول على عمولة من هذه الشركات التي تنهب ثروات بلادهم ويتركون شعوبهم تكابد الفقر والجوع والمرض، بل يلجؤون لفرض الضرائب على مواطنيهم لدعم ميزانيتهم التي سرعان ما يفرغونها على بذخهم. ولا خلاص للناس في الغابون وغيرها إلا بإسقاط هؤلاء العملاء وكنسهم من الوسط السياسي ومن كافة الأوساط، ثم الإيمان الصادق بخالق الكون، الله القوي العزيز وتطبيق شرعه في دولة الحق والعدل، الخلافة الراشدة، وعندها سيعيش أهل الغابون في أمن وأمان وخير وسلام، وكذلك كل من يستظل بالإسلام، دين الحق والهدى والرحمة. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾

في العشرين من صفر الخير ١٤٤٥ هـ

٢٠٢٣/٩/٥ م